

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-234813

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-234813

في الدعوى المقامة

من/ المكلف
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
إنه في يوم الخميس الموافق 2025/01/30م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير
المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ/ سعود بن عبدالرحمن الشمري

عضواً

الأستاذ/ أحمد بن فهد المنصور

عضواً

الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز المحمود

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار رقم (CTR-2024-151444) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة
بالرياض، المقدم من/ ...، هوية وطنية رقم (...). بصفته الممثل النظامي للشركة لما له من صلاحيات بموجب عقد
التأسيس والسجل التجاري المرفقين بملف الدعوى.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المستأنفة تقدمت أمام اللجنة الابتدائية بطلب الاعتراض على القرار الابتدائي
الغيابي الصادر ضدها برقم (.../...) لعام 1442هـ، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها - محل الاستئناف - القاضي
منطوقه بما يأتي:

- عدم قبول الدعوى المقدمة من (.../...)، سجل تجاري رقم (.../...)، واعتبار القرار الابتدائي الصادر بحقه نهائياً.
وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أنه لا صحة لتاريخ
التبليغ بالقرار الغيابي الذي ذكرته اللجنة في قرارها محل الاستئناف، والصحيح هو أن تبليغ الشركة بالقرار الغيابي
رقم (.../...) لعام 1442هـ كان واقعاً بتاريخ 2023/11/19م الموافق 1445/05/05هـ وتم تقديم الاعتراض عليه أمام
اللجنة الابتدائية بتاريخ 2023/12/17م الموافق 1445/06/04هـ خلال المدة النظامية، كما أن الشركة قامت بإرفاق
مستند التبليغ وهو عبارة عن رسالة نصية واردة من أمانة اللجان إلى جوال رئيس مجلس إدارة الشركة تفيد بأن القرار
جاهز للاستلام وذلك خلافاً لما جاء في أسباب القرار محل الاستئناف التي تضمنت أنه لم يرفق في ملف الدعوى ما
يثبت تاريخ العلم بالقرار، كما أن وكيل الشركة قام بالدخول على الرابط المرسل إليه لحضور الجلسة إلا أنه لم يتم
السماح له بالانضمام إلى الاجتماع من قبل المضيف حتى انتهاء الاجتماع كما أنه قام بالتواصل مع خدمة العملاء
ثلاث مرات طالباً مساعدته في الانضمام فطلبوا منه الانتظار وفي الاتصال الأخير طلبوا منه تصوير الشاشة ورفع
بريد إلكتروني للأمانة وهذا ما تم بالفعل إلا أنه تلقى رد من الأمانة يفيد بأنه "تم إدخالكم للجلسة والنداء عليكم
ولم يتم الرد من قبلكم" وعليه تم استنتاج أن السبب قد يرجع إلى وجود خلل فني تقني في رابط الجلسة أو مشكلة
لدى المضيف وربما تمت المناداة في بداية الجلسة حيث إن الوكيل تأخر لمدة (6) دقائق فقط والنظام لا يعتبره

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-234813

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-234813

غائباً إلا بعد مضي ثلاثين دقيقة من الميعاد المحدد لبدء الجلسة، كما تضمنت اللائحة دفعاً موضوعية أخرى، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً وإلغاء قرار اللجنة الابتدائية رقم (CTR-2024-151444) وإعادة الدعوى إلى اللجنة الابتدائية للنظر في اعتراض الشركة على القرار الغيابي الصادر ضدها برقم (.../...) لعام 1442هـ. وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن غاية المنظم قد جاءت لحفظ المراكز القانونية واستقرار المعاملات المالية بتحديد مدد نظامية لتقديم طلب المعارضة لمن صدر بشأنه قرار غيابي وذلك بموجب المادة (39) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية التي تفيد بأنه يتم نشر القرار ويكون قد تبلغ أطرافه بمجرد نشره ويكون نافذاً بعد مضي (30) يوماً من تاريخ نشره، مؤكدة بأن الشركة تقدمت بطلب المعارضة بعد فوات المدة النظامية كما أنها لم تقدم ما يثبت التاريخ الفعلي لتبلغها وعلمها بالقرار محل المعارضة، والمستند المقدم منها لم يحدد التاريخ الفعلي كونه تضمن اليوم والشهر فقط دون إيضاح السنة، واختتمت المذكرة الجوابية بطلب رفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وفي يوم الخميس بتاريخ 1446/07/30هـ، الموافق 2025/01/30م، الساعة (02:55) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استناداً إلى ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ، للنظر في الاستئناف المقدم من شركة ... على القرار رقم (CTR-2024-151444) وتاريخ 1445/08/23هـ، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/03/10م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2024/04/07م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى القرار محل الاستئناف، وحيث إن الثابت من واقع ما قدمه المستأنف من مراسلات تمت مع أمانة اللجنة تفيد بأنه حضر الجلسة وأن اللجنة قامت بالنداء عليه ولم تتمكن من التواصل معه مما يغلب جانب وجود خلل فني بالاتصال، وبالنظر إلى أن المعارض بالأساس يعترض على قرار صدر غيابياً، وحيث استقر القضاء الجمركي في حال خلو ملف الدعوى من تاريخ التبليغ بالقرار على اعتبار تاريخ التقديم للاعتراض

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-234813

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-234813

على القرار الغيابي هو تاريخ تبلغ المعارض بالقرار، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى إلغاء القرار الابتدائي وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / المكلف، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-2024-151444) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ. وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

الدكتور/...

عضو

الأستاذ/...

رئيس اللجنة

الأستاذ/...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.